معاون وزير الزراعة لـ«الوطن»: لدعم الفلاح وتنشيط العملية الإنتاجية.. وتدوير العجلة الاقتصادية

الرئيس الأسد يصدر قانوناً يعفي من غرامات رسوم الري وبدلات إشغال أملاك الدولة وأقساط استصلاح الأراضي الزراعية

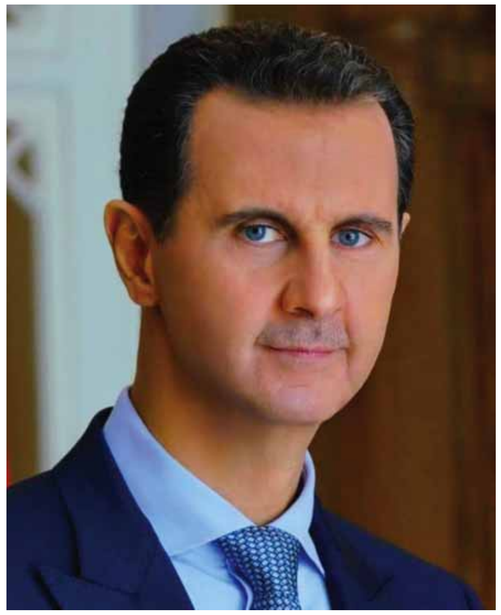

هناء غانم

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس القانون رقم (٤) لعام ٢٠٢٤، والذي يتضمن منح إعفاءات من غرامات رسوم (الري وبدلات إشغال أملاك الدولة وأقساط استصلاح الأراضي الزراعية)، حيث يعفى المكلفون من تسديد الغرامات والفوائد المترتبة عليهم في حال قيامهم بتسديد الرسوم المستحقة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون.
وفيما يلي نص القانون..
المادة١-
يعفى المكلفون برسوم الري عن الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ ولغاية عام ٢٠٢٣ والمستحقة الدفع بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ١٩٩٦ وأحكام المرسوم التشريعي رقم (٢٩) لعام ٢٠١٢ من تسديد الغرامات والفوائد المترتبة عليهم في حال قيامهم بتسديد رسوم الري المستحقة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون.
المادة ٢- يعفى شاغلو عقارات أملاك الدولة سواء أكان هذا الإشغال بموجب عقود إيجار أم استثمار أم أجر المثل والمترتبة عليهم بدلات مستحقة الدفع عن الفترة الممتدة من عام ٢٠١٢ لغاية عام ٢٠٢٣ من تسديد الغرامات والفوائد المترتبة عليهم في حال قيامهم بتسديد هذه البدلات خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون.
المادة ٣- يعفى المكلفون بتسديد أقساط تكاليف استصلاح الأراضي الزراعية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم (٢٩) لعام ٢٠١٢ من فوائد وغرامات التأخير إذا قاموا بتسديدها خلال سنة واحدة من تاريخ نفاذ هذا القانون.
وفي تصريح لـ«الوطن» أكد معاون وزير الزراعة رامي العلي أن إصدار الرئيس لهذا القانون ينشط القطاع الزراعي ويدعم الفلاحين للاستمرار في العملية الإنتاجية، موضحاً أن القانون جاء لتحفيز من تخلف عن تسديد الرسوم والذمم المالية المستحقة سواء الناجمة عن الاستفادة من مشاريع الري الحكومية أم بدلات الإيجار أو استثمار العقارات أو إشغال عقارات أملاك الدولة بما ينعكس إيجاباً على الوضع الاقتصادي والتنموي للقطاع الزراعي.
وأشار العلي إلى أنه نتيجة الظروف والحرب الإرهابية التي مرت على القطر نجد أن هناك مناطق أصبحت خارج السيطرة ومنها أراض تعرضت للأعمال الإرهابية ولذلك هناك قسم كبير من المزارعين لم يتمكنوا من تسديد الرسوم المترتبة عليهم وهنا تكمن أهمية القانون الذي أجاز في مضمونه إعفاء الفلاحين من الغرامات والفوائد والمترتبة عليهم.. الأمر الذي يسهم بشكل إيجابي في عودة المزارعين إلى أراضيهم وتنشيط الإنتاج الزراعي والاستثمار فيه.
ولفت إلى أن القانون اشترط على المكلفين أن يكون تسديد الرسوم والمبالغ المترتبة عليهم خلال عام من صدور هذا القانون موضحاً أن المدة الزمنية التي تم الإعفاء فيها من الرسوم هي من عام ٢٠١٢ وحتى نهاية ٢٠٢٣ مشيراً إلى أنه هناك تعليمات تنفيذية خاصة بالقانون سوف تصدر حكماً من وزارة المالية وخاصة أن هذه المبالغ هي بمليارات الليرات السورية.
وبخصوص استصلاح الأراضي أكد العلي أن الإعفاءات هي نفسها سوف تنطبق على استصلاح الأراضي الزراعية وخاصة أن هناك تكاليف على استصلاح هذه الأراضي ونتيجة الظروف أيضاً لم يتم تسديدها، لذلك كان لابد من إعفائهم من الغرامات والفوائد المترتبة عليهم. وكذلك بهدف دعم الفلاح واستمرار عمله وتنشيط العملية الإنتاجية وتدوير العجلة الاقتصادية.

لجوم جواميس إلى المطاعم

تنقلات لأكثر من ٤٠ ضابطاً في الجمارك «في غير موعدها»

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في «الجمارك» لـ«الوطن» عن تنقلات طالت أكثر من ٤٠ ضابطاً منهم رؤساء ضابطات جمركية مثل الضابطة الجمركية في حلب وحمص وضابطة سيار دمشق التي تم تكليف رئيس لها برتبة نقيب بدلاً مقدم رتبة رئيس الضابطة السابق.
وعن مبررات التنقلات التي أتت في غير الوقت الاعتيادي لمثل هذه التنقلات والتي عادة ما تجري مع نهاية شهر آب أو أيلول بيّن المصدر أنه تم تأخير جداول التنقلات الخاصة بالضباط ريثما تم اتضاح حالة بعض الضباط الذين صدر بحقهم بعض القرارات الإدارية.
واعتبر أن التنقلات التي تجريها الجمارك ومنها تنقلات الضباط تأتي في إطار تنظيم وإعادة توزيع المهام الجمركية وبما يخدم مصلحة العمل وتعزيز تنفيذ المهام الجمركية وترميم الأماكن الشاغرة وتغطية النقاط الجمركية الجديدة وخاصة مع توسع العمل الجمركي وعودة الكثير من المساحات للنطاق الجمركي وأنه يتم التركيز اليوم على الممرات والمنافذ غير الشرعية والطرقات الرئيسة ومداخل المدن بهدف ضبط المهربات ومنعها من الوصول إلى الأسواق المحلية ومتابعة كبار المهربين ومستودعاتهم والحلقات التي تتفرع عنهم.
وحول أهم البضائع التي يتم تهريبها من بعض الدول المجاورة عبر المنافذ والمعابر غير القانونية بين أن قائمة المهربات واسعة بدءاً من الغذائيات ومنها اللحوم المجمدة (لحوم حمراء) حيث تم ضبط قضيتين مؤخراً تشتملان على كميات مهمة من اللحوم المجمدة ومعظمها لحوم جاموس كانت في طريقها نحو بعض مطاعم ومحال بيع اللحوم حيث تم مصادرتها وتنظيم قضية خاصة بها، بينما هناك الكثير من البضائع التي يتم تهريبها إضافة إلى المواد الغذائية مثل الكهربائيات والإكسسوارات وقطع الصيانة وغيار السيارات وأن الكثير من المهربات تدخل من لبنان عبر بعض الطرقات والمسالك التي يستخدمها المهربون والتي تعمل الجمارك على مراقبتها وضبط حركة التهريب عليها خاصة أن الكثير من المهربين باتوا يعتمدون على نقل المهربات في شاحنات أو سيارات صغيرة وسياحية وهو ما يصعب تفتيش مثل هذه المركبات، لكن الجمارك تعمل على تحديث أنظمة عملها والإجراءات والآليات التي تتعامل فيها مع أشكال التهريب التي تتطور بشكل دائم، وأن مهام الجمارك تتركز على المعابر والمنافذ التي تدخل منها المهربات والطرقات بين المدن في حين تبتعد دوريات الجمارك عن الدخول للمستودعات والمحال إلا في حال الحصول على معلومات مؤكدة باشتمال هذه المستودعات على مهربات وبالتنسيق مع غرف التجارة والصناعة وفق مذكرات التفاهم الحاصلة مع الجمارك في هذا الخصوص.
وكانت الضابطة الجمركية قد أوضحت خلال الفترة الماضية أن عدد القضايا الجمركية التي يتم ضبطها وتتعامل معها الضابطة يرتفع حيث تتوسع الجمارك في التحريات والتركيز على التعامل مع قضايا التهريب الكبيرة.

فتح باب الاكتتاب على الجرارات الزراعية.. إن دفع الفلاح ٥٠ بالمئة من قيمة الجرار فلا يحتاج لكفلاء

رئيس الاتحاد لـ«الوطن»: يوجد نقص كبير ومن المقرر أن يتم توريد ٤٠٠ جرار خلال العام

رامز محفوظ

كشف رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم في تصريح خاص لـ«الوطن» عن فتح الاكتتاب للفلاحين على جرارات زراعية جديدة نقداً أو بالتقسيط، موضحاً أن الجرارات التي ستصل هي باستطاعة ٧٥ حصاناً منها ثنائي الدفع ورباعي الدفع.
وأضاف إن القيمة الإجمالية للجرار ثنائي الدفع ٢٣٥ مليون ليرة وللجرار رباعي الدفع ٢٨٥ مليون ليرة، لافتاً إلى أن الدفعة الأولى بالتقسيط هي ٣٠ بالمئة أو ٥٠ بالمئة من قيمة الجرار والمبلغ المتبقي يتم تقسيطه لمدة ١٠ سنوات، مؤكداً أن آلية التقسيط مريحة للفلاح ومدة عشر سنوات لتقسيط ثمن الجرار مدة طويلة ولا تشكل عبئاً على الفلاح إذ إن سعره مدعوم بنسبة ٧ بالمئة من سعر الفائدة.
وبيّن رئيس الاتحاد أنه من المقرر أن يتم توريد ٤٠٠ جرار زراعي خلال هذا العام من إيران حيث سيتم توريد الجرارات على دفعات ومن المفترض أن تتضمن كل دفعة حوالي ٤٠ جراراً، مشيراً إلى أن الدفعة الأولى وهي ٤٠ جراراً ستصل خلال أيام قليلة.
وأشار إلى وجود نقص كبير جداً في الجرارات الزراعية لذا كان لابد من توريد جرارات زراعية وبيعها بالتقسيط المريح على الفلاحين، مبيناً أن كمية ٤٠٠ جرار التي سيتم استيرادها خلال هذا العام لا تغطي حاجة القطر بالكامل من الجرارات الزراعية، إنما تغطي جزءاً من الحاجة وهي أقل من سعر السوق.
ولفت إبراهيم إلى أن الاكتتاب على الجرارات يتم في الاتحادات الفرعية، مبيناً أن الفلاح الذي يدفع ٥٠ بالمئة من قيمة الجرار ليس بحاجة لكفلاء أما الذي يدفع ٣٠ بالمئة من قيمة الجرار بحاجة لكفيلين اثنين سواء كانوا موظفين أم فلاحين أو بحاجة لرهن عقاري.
وكان قد أصدر الاتحاد العام للفلاحين تعميماً بالموافقة على توريد ٢٠٠ جرار زراعي ٧٥ حصاناً بدفع ثنائي ورباعي للفلاحين في المنظمة الفلاحية وذلك بناء على اجتماع عقد مع المصرف التعاوني الزراعي.
وأعلن الاتحاد عن فتح باب الاكتتاب على الجرارات الزراعية بحيث يتم دفع ٥٠ أو ٣٠ بالمئة من قيمة الجرار لحساب الاتحاد الفرعي في المحافظة التي يريد الفلاح الجرار فيها، على أن تتم موافاة الاتحاد العام للفلاحين بالقوائم المتضمنة أسماء المكتتبين بشكل يومي مع صورة عن إشعار الدفع وتكون الأسبقية بالاكتتاب حسب تاريخ الإشعار من المصرف الزراعي.
ولفت الاتحاد إلى أن تسليم الجرارات للمكتتبين سيتم خلال مدة أقصاها أربعة أشهر من تاريخ وصول الجرارات ويمكن للمكتتب دفع عشرة ملايين كدفعة أولى عند الاكتتاب والباقي عند وصول الجرارات إلى مرفأ اللاذقية ويتم تبليغ الاتحادات الفرعية بوصول الجرارات لتسديد الدفعة الأولى وهي ٥٠ أو ٣٠ بالمئة من قيمة الجرار، علماً أن الملايين العشرة المدفوعة تحسب من الدفعة الأولى.

الشركة السورية لصنع الإسمنت ومواد البناء استمرارية الإنتاج

المهندس عصام العبدالله: عمليات الصيانة تتم بخبرات فنية داخلية لأول مرة من تاريخ إقلاع خط الإنتاج

نعمل على تحسين المواصفات الفنية للمنتج وتحديث الآلات لمواكبة التطورات

محمود شاهين

مادة الإسمنت تعد من المواد الأساسية في السوق المحلية، وخاصة في إطار البناء وإعادة الإعمار، وتقع هذه المادة تحت المؤثرات التي عصفت بسورية من حرب وحصار وعقوبات، وأمام الواقع الميداني لمادة الإسمنت في السوق توجهنا إلى مؤسسة عريقة وقديمة معنية بالإسمنت ومواد البناء لمعرفة واقع الحال من خلال حديث صريح وموثق مع المهندس عصام العبد الله المدير العام للشركة السورية لصنع الإسمنت ومواد البناء.

التاريخ والتشكيل

تحدث المهندس العبد الله عن الشركة الواقعة في مدينة حماة- كفر بهم، وبأنها محدثة بمرسوم ٢٤٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/٧/٣٠ وبموجب قرار وزير الصناعة ٦٦/٢٦٥ تاريخ ١٩٦٦/٧/١، ونظام الشركة الداخلي صدر بقرار ٤٠٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٩، واستمرت رحلة الشركة قصدر ملاكها العددي بالمرسوم التشريعي ٣١٢٥ تاريخ ١٩٨٠/٥/٢٤ ونظراً للتوسع والتطور، فقد صدر الملاك العددي الجديد للشركة بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢٥٨ بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٥. هذه الرحلة الطويلة للشركة ونظامها وإحداثها، ومتابعتها تبين أهميتها الحيوية بين الشركات الإنتاجية.

واقع الشركة خلال عام ٢٠٢٣

لكون مادة الإسمنت ومواد البناء من الضرورة للسوق، وتعني المواطن بشكل مباشر، ونظراً لمتطلبات السوق في ظل الحرب على سورية، وشح المادة في السوق، والصعوبات التي تعانيها شركاتنا الإنتاجية عرض المهندس عصام العبد الله واقع الشركة خلال عام ٢٠٢٣، وبين بالأرقام ما تم إنتاجه من مختلف المواد التي تعمل الشركة على تأمينها.
فقد أنتجت الشركة ٧٣٠٤٤٧ طناً من مادة الكلنكر، كما أنتجت ٦٤٧٠١٠ أطنان من مادة الإسمنت، وفي الجانب التسويقي كشف عن أن كمية الإسمنت المبيع في السوق ٦٨٧٩٣١ طناً بلغت قيمتها الإجمالية ما يقرب ٥٠٦ مليارات ليرة سورية، أما مخزون الشركة من مادة الكلنكر فقد بلغ ١٣٣٥٢٧٣ طناً، ومن مادة الإسمنت كان المخزون ١٥٢١٤ طناً.

الخطة الإنتاجية لعام ٢٠٢٤

في ضوء الخطة المنفذة لعام ٢٠٢٣ فقد وضعت الشركة خطة إنتاجية متوقعة ويتم العمل عليها للعام الحالي ٢٠٢٤، بحيث يكون الإنتاج لمادة الكلنكر ٨٣٠٠٠٠ طن ولمادة الإسمنت ٩٩٠٠٠٠ طن.

منتجات الشركة

الشركة تقدم أكثر من منتج، وبيّن المهندس العبد الله أنها تقدم منتجين رئيسيين، الأول بإنتاج نصف تام، وهو منتج الكلنكر العادي والكلنكر المقاوم للكبريتات، والكلنكر الآباري.
والثاني إنتاج تام من أوله إلى نهايته وهو الإسمنت البورتلاندي العادي، والإسمنت المقاوم للكبريتات والإسمنت الآباري، والإسمنت البورتلاندي البوزولاني، والإسمنت صنف ٤٢,٥.
وتنوع الكلنكر والإسمنت يجعلان منتجات الشركة أكثر قدرة على تلبية حاجات السوق.

ما تم إنجازه إنتاجياً وتسويقياً وفنياً

أمام الواقع هناك تحديات تشمل القضايا الفنية والأجهزة والقضايا الإنتاجية، وأخرى تسويقية، وقد وضعنا المهندس العبد الله في صورة ما تم إنجازه خلال المرحلة الماضية، وبعضها فني تقني: «الاستفادة من الطاقة الحرارية من مبرد الكلنكر لتسخين الفيول، إنتاج الإسمنت المقاوم للكبريتات بالطريقة الجافة، إنتاج الإسمنت الآباري بالطريقة الجافة لتأمين حاجة آبار النفط في ظل إعادة العمل فيها إلى الخدمة لتوفير القطع الأجنبي اللازم لاستيراده، تحويل نظام التحكم بمجمع المواد «المستف» من سلكي إلى لاسلكي ما أدى لتوفير الكثير، تصنيع جكات هيدروليكية لمبرد الكلنكر بخبرات محلية وتكاليف بسيطة بدلاً من الشركات العالمية المتخصصة، تعديل العمل في منظومة عمل دارة التشحيم في المعمل رقم ٣ بالاستغناء عن دارة التشحيم الموجودة بحساس ضغط تشابهي يتحمل حتى ١٠٠ بار ضغط، وشاشة إظهار لإعطاء التعليمات بضخ الشحم إلى الأجزاء اللازمة، ما وفر مبالغ مالية كبيرة، وجنبها التوقفات المستمرة، كما تم تكسير كتل الكلنكر الكبيرة الموجودة في الشركة وتغذية خط الإنتاج بها، ولعل من الأكثر أهمية صيانة المطحنة العمودية بخبرات فنية من الشركة لأول مرة من تاريخ إقلاع خط الإنتاج رقم ٣، وذلك وفر مبالغ كبيرة بالقطع الأجنبي.

> يوجد عمال إلى حدٍ كافٍ.. والمازوت والفيول يتم تأمينهما بالكامل

خطة العمل الجديدة

استمراراً لما تم إنجازه أوضح المهندس العبد الله بأنه ستتم الاستفادة من مخلفات الإنتاج، وبيع منتجات عديدة تعود بريعية اقتصادية جيدة مثل إنتاج البلوك بكمية يومية تزيد على ٥٠٠٠ بلوكة، ما ستعمل الشركة على زيادة الطاقة الإنتاجية لوحدة إنتاج البلوك، وتقوم الشركة ببيع المواد الحصوية من منتجات العفاس الذي جرى استثماره.

التوجهات للمرحلة المقبلة

في هذا الجانب ركز المدير العام على أنه يتم العمل على تحسين المواصفات الفنية وتحديث الآلات لمواكبة التطورات الفنية وإنتاج أنواع جديدة من الإسمنت وتنويع الاستثمارات، وتنمية الموارد البشرية ما يؤدي إلى تطوير العمل.
أما من الناحية الفنية فقد قال المهندس العبد الله: سيتم العمل على أتمتة الفرن في المعمل رقم ٢، وأتمتة قسم مطحنة المواد الأولية وسيلوات التخزين في المعمل رقم ٢، وأتمتة قسم مطحنة الإسمنت في المعمل رقم ٢.
الشركة العامة للإسمنت منشأة عريقة إنتاجية تقدم جهودها في أقسى الظروف وستكون رافداً مهماً في إعادة البناء.